

ضرورة الاعتراف بفكرة الشخصية القانونية للروبوت بضوابط قانونية معينة

The Necessity of Recognizing the Legal Personality of Robots with Specific Legal Regulations.

عكو فاطمة الزهرة*

مخبر قانون المؤسسة

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، الجزائر

akoufatmazohra@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/04/22 - تاريخ القبول: 2025/05/05 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: يشهد العالم تطورًا متسارعًا في الذكاء الاصطناعي، ما يثير تساؤلات حول ضرورة منح الروبوتات شخصية قانونية لتنظيم مسؤوليتها. يرى المؤيدون أن الروبوتات، بفضل استقلاليتها وقدرتها على التعلم، تستدعي تنظيمًا قانونيًا مشابهًا للشخصية الاعتبارية، كما أوصى البرلمان الأوروبي بذلك عام 2017. في المقابل، يعارض البعض الفكرة بحجة أن الروبوت مجرد أداة يتحمل صانعه مسؤولية أفعاله. يتطلب الاعتراف القانوني، إن حصل، وضع ضوابط واضحة تحدد مسؤوليات الروبوت دون تهديد النظام القانوني، مع إنشاء إطار قانوني يضمن حماية الحقوق والمجتمع من المخاطر المحتملة لهذا التطور التكنولوجي المتسارع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية، الروبوتات، المخاطر التقنية.

Abstract: The world is witnessing rapid advancements in artificial intelligence, raising questions about the necessity of granting robots legal personality to regulate their liability. Proponents argue that robots, with their autonomy and learning capabilities, require legal recognition similar to corporate entities, as recommended by the European Parliament in 2017. Conversely, opponents reject this notion, asserting that robots are mere tools whose creators should bear responsibility for their actions. If legal recognition is granted, clear regulations must be established to define robot liabilities without disrupting the legal system, ensuring a legal framework that safeguards rights and protects society from potential risks of this technological evolution.

Keywords: Artificial Intelligence, Legal Personalit, Robots, Technological Risks.

* المؤلف المرسل: عكو فاطمة الزهرة.

مقدمة:

لقد طرأت على الساحة الدولية مجموعة من المستجدات التي هي في تطور مستمر وسريع للغاية، وعلى الباحث أن يجتهد لوضع الضوابط الحاكمة لتطبيق هذه المستجدات ومحاولة التنبؤ بما قد ينجم عنها من مشكلات، وتقديم أفضل الحلول للنزاعات التي قد تترتب عنها.

ومن هذه المستجدات التي يسارع العالم أجمع للبحث فيها، نجد مجال الذكاء الاصطناعي بتطبيقاته المختلفة، الذي يعتبر من أخطر ما طرأ على البشرية، حيث ينسب الفعل لآلة أو ما يسمى بالروبوت. وهنا تتعرض الحقوق لخطر الاعتداء عليها، لي طرح التساؤل بعدها عن المسؤول عن هذا الفعل، هل هو الروبوت أم هو مشغله أم صانعه، أم مبرمجه، وهذه التساؤلات بدأ بعض الباحثين البحث فيها.

والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، حسبما جاء في تعريف الويبو wipo بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي أنه "تخصص في علم الحاسوب يهدف إلى تطوير آلات وأنظمة بإمكانها أن تؤدي مهامها ينظر إليها على أنها تتطلب ذكاء بشريا، سواء كان ذلك بتدخل بشري محدود أو بدون تدخل بشري....¹".

أما الروبوت يعد إحدى المجالات التي دخل فيها الذكاء الاصطناعي، حيث أن الروبوت هو جهاز ميكانيكي مصمم لأداء الأعمال التي يقوم بها الإنسان بشكل عام، حيث يسير بشكل ذاتي مستقل عبر محاكاة عقلية اصطناعية بغرض القيام بمهام دقيقة في مجالات الطب والإدارة والنقل وغيرها².

فالروبوت عبارة عن آلة مبرمجة سلفا على القيام بأعمال بشكل أفضل أو أسرع من الإنسان منها ما يعمل باستقلال عن مشغله ومنها ما لا يستقل عن مشغله.

وقد امتازت الروبوتات في الفترة الأخيرة بالذكاء ويعني قدرة الروبوت على اتخاذ القرار في المجال الذي يعمل فيه بشكل يحاكي ذكاء البشر.

ومع دخول الروبوتات مجال العمل نشأت علاقات قانونية شبيهة بالعلاقات بين البشر بعضه البعض أبرزها علاقات المسؤولية. الأمر الذي أثار التساؤل حول الطبيعة القانونية للروبوت، وضرورة الاعتراف

¹ - زواتين خالد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية أي علاقة ترابطية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 07، العدد 02، سنة 2022، ص137.

² - إسلام دسوقي عبد النبي، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخداماتها، المجلة القانونية، المجلد 08، العدد 04، ص1456.

بفكرة الشخصية القانونية لهذا الروبوت. لذلك الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية، هي ما مدى ضرورة الاعتراف بفكرة بالشخصية القانونية للروبوت؟

وارتئينا في الموضوع الذي بين أيدينا أن نعتمد عن المنهج التحليلي وكذا الوصفي لإمكانية فهم وتحليل محتواه. وقد قسمنا الموضوع إلى محورين للإجابة عن الإشكالية السالفة الذكر، المحور الأول، تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، والذي ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول، أسانيد أصحاب الاتجاه القائل بضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية، والمطلب الثاني، المراحل التي يمر بها الروبوت لتحديد طبيعته القانونية والاعتراف بشخصيته القانونية.

المحور الثاني، كيفية مواجهة تحديات الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، وينقسم هذا المحور بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول، أسانيد أصحاب رافضو فكرة ضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية، والمطلب الثاني، تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية مع تحديد ضوابطه القانونية.

1- تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت:

سنوضح في المحور المتعلق بتأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، أسانيد أصحاب الاتجاه القائل بضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية في المطلب الأول، والمراحل التي يمر بها الروبوت لتحديد طبيعته القانونية والاعتراف بشخصيته القانونية في المطلب الثاني.

1.1- أسانيد أصحاب الاتجاه القائل بضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية:

لقد ظهر العديد من الدعوات التي تؤيد منح الشخصية القانونية للروبوت، سواء بصورة ضمنية أم صريحة، ومن ثم يكون له القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وذلك لاقتراجه من الصفات البشرية. وبالتالي الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت لم يعد خيالا علميا بل بدأ يظهر جليا في الساحة القانونية³.

ويستند أصحاب الاتجاه القائل بضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية إلى عدة أسانيد والمتمثلة فيما يلي⁴:

³ - حسام الدين محمود، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، العدد 102، سنة 1023، ص151.

⁴ - حسام الدين محمود، المرجع السابق، ص152.

أولاً: القياس على الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية⁵

يعتبر الشخص الاعتباري مجموعة من أشخاص أو أموال يضمهم تكوين واحد لتحقيق هدف معين ويعترف بها القانون. فاصطلاح الأشخاص الاعتبارية يعني أنها تكتسب الشخصية القانونية حكماً بنص القانون الذي اعتبرها كذلك، لكي تتمكن من ممارسة حقوقاً وتلتزم بالتزامات معينة لتحقيق الأغراض الاجتماعية التي وجدت من أجلها. وهذا المفهوم يدفع للتساؤل عن إمكانية منح الشخصية القانونية للروبوت على أساس أنه شخص اعتباري.

ولقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر تعقيداً، وتلعب دوراً أكبر في المجتمع، لذا فإنه حسب رأي البعض من الفقه، ينبغي أن يكون لها صورة ما من الشخصية القانونية، ذلك من منطلق المقارنة بالأشخاص الاعتبارية، مثل الشركات، والجمعيات، والمؤسسات. بحيث يمكن إنشاء فئة جديدة من الأشخاص القانونية متعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

لكن بالرجوع إلى مفهوم الشخص الاعتباري نجد أن إضفاء صفة الشخصية الاعتبارية تكون بحكم القانون، كما أن الشخصية الاعتبارية هي معنوية أي غير ملموسة مثل ما الحال في الشركات التجارية التي تعتبر كيانات اقتصادية تكتسب الشخصية القانونية المعنوية عند قيدها في السجل التجاري. خلافاً للروبوت الذي يتميز بطابعه الملموس أي هو عبارة عن أشياء مصنوعة من طرف الإنسان. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إضفاء الشخصية المعنوية عليها.

فالروبوتات كالشركات يتم تسجيل كل روبوت في سجل يعادل السجل التجاري للشركات، ويحصل على الشخصية القانونية منذ وقت التسجيل. والشركات، وإن كانت لها شخصية اعتبارية، إلا أنها لا تمارس الحقوق بصورة مباشرة، وإنما من خلال ممثلها القانوني، وهذا الدور بلا شك يمكن أن يناط بالممثل عن الروبوت أثناء التسجيل.

ثانياً: الاستناد إلى توصية البرلمان الأوروبي

لقد أصدر البرلمان الأوروبي قراراً بتاريخ 16 فبراير 2017، يطلب فيه من المفوضية الأوروبية في بروكسل تقديم اقتراح بشأن قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوت، بهدف استحداث إطار قانوني خاص لتنظيم المسؤولية المدنية لأنظمة الروبوتات الذكية أو ما يسمى بالإنسان الآلي، والتعامل معها كأشخاص

⁵ - سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 14، العدد 29، ص 458، 459. حسام الدين محمود، المرجع السابق، ص 152.

ضرورة الاعتراف بفكرة الشخصية القانونية للروبوت بضوابط قانونية معينة

إلكترونية مسؤولة على أن يقتصر منح الشخصية الإلكترونية للروبوت القادر على اتخاذ قرار مستقل، ويتفاعل مع الغير بشكل مستقل.

وقد برر البرلمان الأوروبي الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل، بضرورة التغلب على أوجه القصور في قواعد المسؤولية المدنية التقليدية في مواجهة أخطار الأجيال الجديدة من الروبوتات المستقلة، التي لا يمكن توقع تصرفاتها، أو دفع أضرارها.

ثالثا: الاستناد إلى الخصائص التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي

تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي ببعض الصفات التي تقترب من صفات البشر، بطريقة تعطيهم الحق في اعتراف مشابه أمام القانون. كالقدرة على التعلم الذاتي، وتخزين المعلومات، والبيانات، والمعارف المتراكمة، والاستقلالية في اتخاذ القرارات، والتكيف مع البيئة المحيطة، والقدرة على الإبداع والابتكار.

هذا فضلا عن أن الحاجة لحماية المجتمع من الاستخدام المفرط، وغير القانوني لهذه الآلات، تفرض تمييزها بقواعد مستحدثة تناسب خصوصيتها. وقد يزداد الأمر تعقيدا في حالة ظهور أجيال جديدة من روبوتات الذكاء الاصطناعي.

ومثال ذلك ما تتميز به الروبوت صوفيا عن غيرها من الروبوتات في أنها مزودة بخوارزميات ذكية، قادرة على عرض أكثر من خمسين تعبيرا للوجه بطريقة ذاتية، وتستطيع تبادل الحديث مع البشر، وتتجاوب معهم بشكل تلقائي وطبيعي.

رابعا: نظرا إلى الضرورات العملية والآثار المترتبة على منح الشخصية

هناك سببين لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، الأول، هو ضرورة وجود شخص ما يتحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي. وبالتالي سد الثغرات القانونية المتعلقة بالمسؤولية القانونية.

والسبب الثاني، هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافئته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها، كحقوق الملكية الفكرية. فقد يتم منح براءة الاختراع مثلا للروبوت، فيصبح هذا الأخير مخترعا.

2.1- المراحل التي يمر بها الروبوت لتحديد طبيعته القانونية والاعتراف بشخصيته القانونية⁶:

تتجه بعض الأنظمة القانونية المعاصرة إلى منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ومن أمثلة ذلك ما فعلته المملكة العربية السعودية بمنحها الجنسية للروبوت الآلي صوفيا الذي ظهر في أواخر سنة 2017، مع جواز سفر خاص بها. وهو الذي يثير التساؤل حول الأساس القانوني المعتمد عليه لمنحها ذلك؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟ خاصة وأن الاسم والجنسية وجواز السفر من النتائج المترتبة قانوناً على امتلاك الشخص الطبيعي الشخصية القانونية.

وقد ظهرت بالفعل مؤخراً حيلة جديدة تمهد الطريق أمام الاعتراف بأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الافتراضية دون أي تشريع أو تعديل أو أحكام قضائية أو غيرها...، حيث هناك من يرى أنه يمكن لأي شخص أن يمنح شخصية قانونية لنظام حاسوب، وذلك من خلال جعله مسيطراً على شركة ذات مسؤولية محدودة، هكذا يكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي القدرة على تملك العقارات ورفع الدعوى والتمتع بحرية التعبير وغيرها من وسائل الحماية بموجب القانون. ويكون تطبيق الحيلة القانونية عبر ما يلي: حيث يبدأ الأمر بأن يعد شخصين شركتين تتمتعان بمسؤولية محدودة، ثم يتم نقل السيطرة على كل شركة إلى نظام مستقل أو ذكاء اصطناعي، ثم يضاف الشخص في كل شركة منهما كعضو مع الشركة الأخرى، وفي الخطوة الأخيرة ينسحب الشخص من كلتا الشركتين تاركاً كل واحدة ككيان اعتباري يتمتع بشخصية قانونية يحكمها فقط الذكاء الاصطناعي.

غير أن الاعتراف بأنظمة الذكاء الاصطناعي ببعض سلطات الشخص الاعتباري يمر حالياً بالعديد من المراحل والتطورات، والتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية النائب الإلكتروني

تُعدّ "نظرية النائب الإنساني" مقارنة قانونية حديثة تهدف إلى معالجة المسؤولية المدنية الناجمة عن أفعال الروبوتات الذكية. تقوم هذه النظرية على اعتبار الإنسان—سواء كان صانعاً، مالكاً، أو مشغلاً للروبوت—نائباً قانونياً عن الروبوت، مما يجعله مسؤولاً عن تعويض الأضرار التي قد يتسبب فيها الروبوت أثناء تشغيله. يأتي هذا التوجه استجابةً للتطورات التكنولوجية التي جعلت الروبوتات قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، مما يصعب تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية. على سبيل المثال، في عام 2017، اعتمد المشرع الأوروبي هذه النظرية كإطار قانوني للتعامل مع الروبوتات الذكية، فلقد صدر عن البرلمان الأوروبي قانون مدني خاص بالروبوتات، وقد منح بمقتضاه لنظام الذكاء الاصطناعي، وصفين:

⁶ - باهة فاطمة، المرجع السابق، ص 420.

-النائب الالكتروني غير الإنساني النظام الالكتروني، للدلالة الاجتماعية على نظام الذكاء الاصطناعي الذي يصبح جزءا من شخصية الانسان.

-النائب الإنساني، للدلالة القانونية على الانسان المسؤول عن اخطار تشغيل نظام الذكاء الاصطناعي.

وينبغي التأكيد في هذا المقام على أن "النائب الالكتروني" هو عبارة عن نظام الكتروني أي كيان غير انساني يشير إلى نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعد نائب اجتماعي عن شخصية الانسان، فيما يشير النائب الإنساني إلى الانسان المالك والمشغل لهذا النظام أو المصنع له أو المستغل له.

وما يستنتج أن المشرع الأوروبي لم يعترف بشخصية افتراضية الكترونية مطلقة لنظام الذكاء الاصطناعي مثل شخصية البشر، بدليل أنه مملوك لشخص آخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم يعترف بشخصية قانونية معنوية محدودة الحقوق والواجبات كما للشركات والجمعيات ... وغيرها، وذلك لأنه لم ينظم شروط منحها، ولا آثارها القانونية، بل أكد على مسؤولية الشخص كنائب إنساني عن نظام الذكاء الاصطناعي دون قيام مسؤولية نظام الذكاء الاصطناعي عن نفسه. وهذا ما يفسر تبني المشرع الأوروبي فكرة نظام الذكاء الاصطناعي ما هو إلا شيء مملوك عديم الشخصية في الوقت الحالي.

ولذلك يمكن القول بأن القانون المدني الأوروبي للروبوتات قد ارتقى بالمكانة القانونية للروبوت، ولكن هذا الارتقاء لا يصل لمستوى الشخص القانوني الافتراضي كما تحلم شركات تصنيع وبرمجة الروبوتات بعد⁷. إلا أنه يمكن اعتباره تمهيد للوصول إلى الشخصية الافتراضية. فيتضح أن القانون المدني الأوروبي للروبوتات يشير بشكل ضمني نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت.

الفرع الثاني: نظام الذكاء الاصطناعي كشخص قانوني افتراضي غير مميز

اعتبر بعض الفقه بأنه ليس من المفاجئ أن يتم منح نظام الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية المعنوية غير المميزة، بغرض جعله أهلا لملكية ذمة مالية مسجلة باسمه بشكل رسمي، تمكنه من أن يكتسب بواسطتها ذمة مالية عن طريق تقاضيه لأجر خدماته الالكترونية من مصنعه أو مالكة أو مستخدمه، ويمكن أن يستعان بهذه الأموال المودعة في ذمته المالية للتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها أفعاله الضارة، عندما تكون ذمته المالية ميسورة، وأما في حالة عسرها يمكن الرجوع على الذمة المالية لنائبه الإنساني.

⁷ - هشام عماد محمد لعبيدان، المسؤولية المدنية التقصيرية عن أخطاء الروبوت - دراسة مقارنة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي، مجلة الحقوق، العدد 4، الجزء 1، سنة 2021، ص192.

وعليه يمكن منح الشخص الالكتروني المعبر عن نظام الذكاء الاصطناعي شخصية غير المميز الحائز على ذمة مالية مستقلة عن الشخص الرقيب عليه أو عن مالكه، وذلك بغية تلقي الحقوق المالية وتحمل الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة التي يقوم بها، فعوض أن يستحوذ المالك على مال الروبوت فإنه يتم إيداعه في ذمته المالية المستقلة التي تبقى تحت إدارة وتسيير المالك أو المسؤول عن الرقابة عليه.

وهكذا يرتقي الروبوت من صفة الشيء إلى الشخص، إلا أن هذا الشخص الالكتروني غير المميز يبقى قاصرا تماما عن أدنى مستوى من التصرفات، نظرا لضعف قدراته الذهنية.

الفرع الثالث: نظام الذكاء الاصطناعي كشخص قانوني افتراضي

وفقا لهذا الرأي فإن الشخص الالكتروني هو كل روبوت يتخذ قرارات مستقلة بطريقة ذكية أو يتفاعل بطريقة مستقلة مع الغير، والروبوت في حقيقة الأمر هو آلة تحمل ذكاء اصطناعيا في العالم المادي وعليه فالروبوت هو ذكاء اصطناعي غير ظاهر أو افتراضي أين يمكن لذلك الذكاء أن يظهر استقلاليته. وعليه يمكن للروبوت أن يحل محل الانسان لإتمام مهام معينة حسب البرلمان الأوروبي، وهذا ما دفع به للبحث عن طبيعة انتماء الروبوت من حيث المجموعات القانونية الموجودة (شخص طبيعي، شخص معنوي، حيوان أو شيء)، وعليه فهو يرى أنه لا يمكن إدخاله ضمن أحد المجموعات هاته، وإنما يحتاج لمجموعة جديدة تحمل شخصية قانونية خاصة بهذا التطبيق للذكاء الاصطناعي.

فالروبوت حسب هذا التوجه يعتبر كشخص في المنظومة القانونية مثله مثل الشخص المعنوي، هذا النظام القانوني الجديد يتطلب تعاون كل من له علاقة بخلق واستعمال الروبوت (المصمم، مطور معالجة المعلومات، المصنع، المستعمل)، وعليه خصائص هذه الشخصية القانونية الجديدة تبقى غامضة.

ومن ثم فقد اتخذ الموقف الأوروبي موقفا وسطا، حيث لم يعتبر الروبوت شيئا خاضعا للحراسة، بهدف التمهيد لمنحه الشخصية القانونية من ناحية، ولم يعتبره ناقصا أو عديم الأهلية يخضع للرقابة، بهدف عدم الاعتراف ضمنا بشخصيته القانونية في الوقت الحالي من ناحية أخرى.

2- كيفية مواجهة تحديات الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت:

للبحث عن كيفية مواجهة تحديات الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، سيتضمن المطلب الأول أسانيد أصحاب رافضو فكرة ضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية، ويتضمن المطلب الثاني تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية مع تحديد ضوابطه القانونية.

1.2- أسانيد أصحاب رافضو فكرة ضرورة منح الروبوت الشخصية القانونية:

يواجه الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت العديد من التحديات، والإشكالات القانونية، يثيروها رافضو هذه الفكرة، وأسانيدهم في ذلك تتمثل فيما يلي⁸:

أولاً: عدم توافر الإرادة والاستقلالية الكاملة للذكاء الاصطناعي

يرى البعض أن إنشاء شخصية قانونية مستقلة للذكاء الاصطناعي ينبع من تفكير غير واع ومطلع للقدرات الحالية لأكثر الروبوتات تعقيداً، والتي لا يزال يصعب إثبات استقلاليتها في ظل الخوارزميات التي يغذيها بشر حقيقيون.

كذلك القول بمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية يتطلب أن تكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي إرادة، وهو أمر لم يصل إليه الذكاء الاصطناعي حتى الآن، حيث لم يتطور حتى درجة البرمجة الذاتية، دون تدخل الإنسان، ومن ثم لا يمكن أن يتحمل المسؤولية كاملة عن أفعاله.

فمهما بلغت الروبوتات من التطور والذكاء، واقتربت من الطابع البشري، فإنه لا يمكن أن تتمتع بالشخصية القانونية، كونها لا تخرج عن اعتبارها جماداً، لا قيمة له من وجهة نظر القانون. لذا فالنائب الإنساني عن الروبوتات حتى هذا الوقت هو صاحب الشخصية القانونية الوحيدة، ومن ثم فإنه وحده من يتحمل التبعات القانونية عن أضرار الروبوتات.

ثانياً: عدم جدوى إنشاء شخصية قانونية مستقلة

يعتبر الروبوت مجرد شيء من الناحية القانونية، بما يقتضي العناية الخاصة من جانب مالكه، لمنع وقوع الضرر منه. فعلى الرغم من أن الروبوت مستقل ذاتياً من الناحية التقنية، ويتمتع بقدرة عالية على تجنب المخاطر، إلا أنه يمكن أن يسأل حارسه عن أي ضرر ناتج عن تشغيله، بشكل مفترض، دون الحاجة لإثبات الخطأ.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تأمين المخاطر الآلية بالاشتراك مع المستخدم، أو مالك الروبوت، دون الحاجة لجعل الروبوت شخصاً قانونياً، عليه تأمين نفسه ضد المخاطر التي تنتج عنه.

⁸ - حسام الدين محمود، المرجع السابق، ص 170.

ثالثا: تحليل الصانع أو المستخدم للذكاء الاصطناعي من المسؤولية

إن المستفيدين من منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هم المنتجون، والمستخدمون الذين سوف يتم إعفائهم، أو تحللهم من بعض، أو كل المسؤولية.

وعلى ذلك يرى البعض أن خطوة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وبصفة خاصة الروبوتات، هي خطوة خطيرة، لأن هذا الاعتراف يستتبع عدم مسؤولية مستخدمي ومنتجي الذكاء الاصطناعي، وإهمالهم في تصنيع، أو استعمال هذه الأنظمة.

رابعا: صعوبة تصور بعض الحقوق والالتزامات على الروبوت

تثير مسألة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي العديد من الإشكاليات والتساؤلات القانونية، مثل: متى يجب أن تمنح الروبوتات الجنسية؟ وهل حصول "الروبوت صوفيا" على الجنسية معناه أنها أصبحت غير قابلة للملك، وليست (شيئا) في نظر القانون؟ وما أثر جنسية الروبوت على اللعبة الانتخابية الديمقراطية، وحساب الأصوات، وتشكيل الأحزاب السياسية؟ إلى غيرها من الإشكاليات القانونية الأخرى المرتبطة بالملكية الفكرية، والمسؤولية، والضرائب، وسوق العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، فالاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية يتطلب منحه بعض الحقوق التي يصعب الاعتراف بها له، مثل الأهلية، والزواج، والعمل، والذمة المالية، والمواطنة، وغيرها من الحقوق. كما يصعب تحميله بالتزامات بعيدا عن مشغله، أو مبرمجه، مثل الالتزام بإعطاء شيء، أو الامتناع عن عمل.

2.2 تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية مع تحديد ضوابطه القانونية:

إزاء ما وجه لكل رأي يؤيد أو يساند فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية من انتقادات، وما يترتب عليه من مشكلات ظهر رأي وسط يراعي ضرورة الاستجابة لما يحل بالمجتمع من مستجدات ويتلافى المشكلات المتوقعة ويتماشى مع ثوابت الأنظمة القانونية. فهذا الجدل القائم حول منح الشخصية سينتهي إلى وضع محددات لهذه الشخصية القانونية وأول هذه المحددات هو ضوابط منح الروبوت الشخصية ثم بعد ذلك البحث في معالمها، غير أن هذه الشروط التي من الممكن أن يتول الفقهاء القانوني إلى أهميتها اليوم قد تتطور كثيرا بعد أعوام قليلة بتطور التقنيات المطبقة في هذا العالم الجديد "عالم الروبوت"⁹.

⁹ - تهاني حامد أبو طالب، الروبوت من منظور القانون المدني المصري، الشخصية والمسؤولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 37، سنة 2022، ص165.

وفي هذا تنثور فكرة منح الشخصية القانونية إلا للروبوتات المستقلة وهي ذلك النوع الذي يعمل دون توجيه من مشغله بعد برمجته فهو مستقل عن مشغله ويتمتع بالذكاء الكافي لاتخاذ القرار في المجال الذي يعمل فيه. فالشرط الأول إذن هو استقلال الروبوت عن مشغله، والشرط الثاني هو تمتع الروبوت بوصف الذكاء الذي يمكنه من التجاوب مع من يتعامل معه¹⁰. فالتطور الملموس الذي لحق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وقدرتها على الوعي والإدراك، جعلها قادرة على الاستقلال في اتخاذ القرارات اللازمة في كثير من الأمور، دون حاجة إلى تدخل البشر، سواء كان الصانع، أو المبرمج، أو المشغل لهذه التقنية. ومن ثم فهي لم تعد مجرد آلات شيئية، وإنما آلات ذكية تتمتع بمهارات متعددة، كالقدرة على التعلم الذاتي، والتواصل والتفاعل مع غيرها من محيطها، واتخاذ القرارات المناسبة في المواقف والتصرفات المختلفة، ومن ثم يتعين منحها الشخصية القانونية، ليس فقط لحمايتها في ذاتها، وإنما لحماية المجتمع من استغلالها، واستخدامها الضار.

ومن ثم يمكن قصر الشخصية القانونية على بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتمتع بقدرتها العالية على القيام بالأعمال، والتصرفات التي يقوم بها الإنسان على نحو مستقل عن إرادة وتوجيه المبرمج، أو المصنع، أو المشغل لهذه الأنظمة.

ويقتضي هذا الاعتراف حدوث تعديلات جوهرية في الدساتير والتشريعات الوطنية، حتى يمكن أن تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالحقوق وتحمل الالتزامات الناتجة عن منحها الشخصية القانونية. وحينئذ لن تكون هذه الأنظمة بحاجة إلى الجانب الإنساني وإنما ستمتع بالأهلية الكاملة، والقدرة على مباشرة جميع التصرفات القانونية، وبالتالي يمكن أن تتقرر مسؤوليتها القانونية عن هذه التصرفات. ومن ثم يتعين على المشرع أولاً وضع الإطار القانوني المنظم لعمل الذكاء الاصطناعي، ويتم التسجيل الإلزامي للروبوتات الذكية المستقلة، ووثائق التأمين، وضبط سلوك الشركات المصنعة، والمستخدم للروبوتات.

أما عن الوضع القانوني حول فكرة الاعتراف بالشخصية للروبوتات في التشريعات العربية عموماً، والتشريع الجزائري خصوصاً، في الحقيقة من الصعب، على الأقل في المدى المنظور تصور حدوث تدخل تشريعي من المشرع الجزائري لوضع إطار قانوني يمنح بموجبه الشخصية القانونية للروبوت، لأسباب عديدة من أهمها عدم انتشار هذه الظاهرة في البيئة العربية عامة والجزائرية خاصة، بشكل يدفع المشرع الجزائري لاتخاذ مثل هذا التدخل التشريعي¹¹.

¹⁰ - تهاني حامد أبو طالب، المرجع السابق، ص166.

¹¹ - محمد عرفان الخطيب، ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND LAW –A COMPARATIVE CRITICAL STUDY IN THE FRENCH AND QATAR CIVIL LEGISLATION-IN LIGHT OF THE EUROPEAN INDUSTRIAL

بالرغم من ذلك يبقى التصور الابتكاري من المشرع العربي عامة، والجزائري خاصة في منح الشخصية القانونية للروبوت ممكناً. فالعديد من الدول العربية، ومنها الجزائرية، تتطلب توسعاً في الاستخدام المدني للروبوت في العديد من القطاعات الخدمية والمجتمعية، كما في أعمال النفط والغاز، وأعمال المشافي والطرق وأعمال البناء وحقول البحث العلمي وغيرها من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ما يوجب التدخل القانوني للاعتراف بالشخصية القانونية الخاصة لهذا القادم¹².

وبالتالي يعتبر منح الروبوتات الشخصية القانونية خياراً قانونياً يستحق الدراسة بعمق، شريطة أن يكون مشروطاً بضوابط قانونية صارمة تمنع أي إساءة استخدام. يجب أن تراعي التشريعات التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية المصالح العامة، من خلال إنشاء أنظمة رقابية وتشريعية تتماشى مع التطورات المستقبلية للذكاء الاصطناعي. كذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي لوضع إطار قانوني موحد ينظم الشخصية القانونية للروبوتات بصفة دقيقة، مما يضمن الاستخدام الآمن والمشروع لها.

الخاتمة: تباينت آراء الفقه القانوني حول الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت وقد وجد كل اتجاه ما يؤيد به رأيه من مبررات قانونية وعملية.

فمن أيد وأعترف للروبوت بالشخصية القانونية استند إلى توجهات الدول الأجنبية في هذا المجال حيث وجهت إلى تعامل قانوني جديد مع الروبوت يتناسب مع ما يتمتع به من ذكاء واستقلال ومع ما سيقوم به من دور وما سيدخل من علاقات تحتاج لتنظيم، وبالمقاييس على منح الشخصية القانونية يعد نوعاً من استنزاف المستقبل وتوقع الحلول لما سيستجد من مشكلات.

ومن ثم فقد اتخذ الموقف الأوروبي موقفاً وسطاً، حيث لم يعتبر الروبوت شيئاً خاضعاً للحراسة، بهدف التمهيد لمنحه الشخصية القانونية من ناحية، ولم يعتبره ناقصاً أو عديم الأهلية يخضع للرقابة، بهدف عدم الاعتراف ضمناً بشخصيته القانونية في الوقت الحالي من ناحية أخرى.

إلا أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت يواجه العديد من التحديات، والإشكالات القانونية، يثيرها رافضو هذه الفكرة. ومن عارض الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية نظر لخطورة هذا القرار لما سيتربط عليه من نقل المسؤولية من المنتج والمشغل للروبوت الأمر الذي سيضعف من الأثر الرادع لقواعد المسؤولية ولما فيه من خروج على القواعد المستقرة المتعلقة بالأشخاص والأشياء.

POLICY ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND ROBOTICS OF 2019، مجلة الدراسات القانونية، المقال 4، سنة 2020،

ص19

¹² - محمد عرفان الخطيب، المرجع السابق، ص20.

وتوسط رأي آخر ورأى أنه من الضروري تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية مع تحديد ضوابطه القانونية لها، نظرا لتفاوت الروبوتات في مستوى ذكائها واستقلالها فإن منحها الشخصية سيكون بعد توافر عدد من الشروط أولها مستوى الذكاء الذي يسمح لها باتخاذ القرار فيما تخصصت فيه من أعمال وثانيها قدرتها على العمل باستقلال.

ومن التوصيات التي نقدمها من خلال البحث المقدم ما يلي:

- ضرورة اعتراف الأنظمة التشريعية بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي المستقل، وتحقيق ذلك يتطلب البدء في إعداد مشروعات قوانين لتنظيم أو ضاع الروبوتات، وتعديل البنية القانونية بصورة كاملة، حتى تستوعب الحقوق الكاملة للشخص الذكي المستقل.
- يتعين وضع الإطار القانوني المنظم لعمل الذكاء الاصطناعي، والبدء في إعداد سجلات لكل نوع من الروبوتات توضح فيه بيانات الروبوتات وحالته القانونية. ويتم التسجيل الإلزامي للروبوتات الذكية المستقلة، ووثائق التأمين، وضبط سلوك الشركات المصنعة، والمستخدم للروبوتات.
- ضرورة إنشاء صندوق خاص لتعويض الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويكون تمويل هذا الصندوق عن طريق المنتجين أو المالكين لهذه الأنظمة، وذلك باقتطاع نسبة معينة من ثمن بيع أو استخدام هذه الأنظمة.